الأستاذ أحمد مريوش

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية
بوزريعة

دراسة تقييمية لبرنامج التكوين لمادتي التاريخ والجغرافيا بالمدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية

تعد المنظومة التربوية من أهم القضايا التي كانت ولا تزال تشغل بال الكثير من رجال الفكر والتربية، وحتى رجال السياسة أحيانا في العديد من دول العالم، وهذه الخاصية لم تستثن منها الجزائر، باعتبارها من بين الدول التي خصت منظومتها التربوية بالأهمية البالغة منذ الاستقلال ولا تزال حتى اليوم، وذلك لا لشيء إلا لأن منظومة التكوين تعد لبنة هامة في بناء صرح الأمة.

وعليه فلا غرابة أن نجد قطاع التربية والتعليم قد احتل المكانة البارزة في اهتمامات رجال الحركة الوطنية الجزائرية، ويتجلى ذلك في انشغالات الشيخ ابن باديس التربوية وهو الذي قال:"شعب متعلم لا يستعمر". وبذلك أرسى أسس المدرسة الوطنية الجزائرية.

وقد راودتني أسئلة و أنا أنتمي الى حقل التربية والتكوين، وجعلتني أفكر فيها دوما وهي: ماذا نكوّن؟ ولماذا نكوّن؟ ولمن نكوّن؟ وهل نحن حققنا نسبا مرضية في مجال تكوين المكونين واستكمال هرم بناء المجتمع الجزائري الذي أرسى أسسه رجال الحركة الوطنية منذ حركة حمدان بن عثمان خوجة، الى حركة الأمير عبدالقادر، الى مشروع ابن رحال التعليمي، الى حركة الأمير خالد، الى ثورة التحرير المباركة الى جهود الوطنيين المخلصين الذين كانوا ولا يزالون في خدمة الجزائر المستقلة؟ أم أن قطاع التربية والتكوين لايزال بعد في أمس الحاجة الى تضافر الجهود للبحث عن ربط مسار التواصل بين مرجعية الأمس ومشروعية اليوم.

وتعد منظومة التكوين من أهم المرجعيات الفاعلة والمساهمة في بناء الناشئة في تاريخ الجزائر، وعبر مسارها الطويل، واتضح ذلك جليا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد أشارالى ذلك أحد المستشرقين الفرنسيين والمدعو جوزيف ديبارمي وهو من المهتمين بدراسة القضايا الإسلامية في الجزائر خلال تلك الفترة ونشر دراساته في المجلة الفرنسية ومما ذكره قوله: أن نمو الوعي الوطني وانتشاره بين الجزائريين مستمد من منظومة التكوين، ومن مدارس التعليم التي أسستها الحركات السياسية. ويقصد بذلك المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومدارس حزب الشعب الجزائري المتأثرة بسياسة التعليم التي انتهجتها الجمعية. وبذلك أوجد هذا التعليم جيلا جزائريا محصنا بالقيم الوطنية، وأقل ما يقال عنه أنه رفض الخنوع والخضوع والإمتثال لسياسة المسخ الاستعمارية، وتصدى لمعاول الهدم التي إنتهجتها الإدارة الفرنسية.

ومن هذا المنطلق أردت أنا بدوري من خلال هذه المداخلة المتواضعة أن اقف عند إحدى العينات من برنامج التكوين بالمدارس العليا واخترت في ذلك برنامج التاريخ والجغرافيا لأهميته في منظومة التكوين الوطني، وبالتالي نقيم أنفسنا بعد أن نطرح السؤال التالي: هل نحن على العهد باقون وعلى الأمانة محافظون؛ وللوصول الى ذلك أردت أن أعالج هذه القضية من خلال الوقوف عند ثلاث نقاط أساسية وهي كما يلي:

أولا: النقائص والسلبيات التي تضمنها البرنامج بعد خضوعه للتطبيق الميداني.

ثانيا: الإيجابيات المستخلصة من البرنامج مقارنة بالبرامج التكوينية السابقة.

ثالثا: الآفاق المرجوة لاحقا.

فأما عن النقطة الأولى ومن خلال التجربة والسهر على التطبيق الميداني للمقرر المعتمد، ومن خلال التقييمات التي كانت تقوم بها إدارة القسم بالتنسيق مع اللجان البيداغوجية وأساتذة المادة خلال نهاية كل سنة جامعية استخلصنا جملة من النقائص يمكن جمعها في النقاط التالية:

1ـ الحجم الساعي الأسبوعي المقدر بـ27 ساعة في الأسبوع أي بمعدل 4 ساعات و30 دقيقة في اليوم لايحقق طموحات وآمال منظومة التكوين التي تراهن عليها وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية، فالمدارس العليا في البلدان الغربية مثلا يصل حجمها الساعي أسبوعيا الى أكثر من 35 ساعة من التدريس.

2ـ الكم المعرفي لا يزال ناقصا وهو في أمس الحاجة الى التطعيم وملء الثغرات التاريخية الواضحة في البرنامج لأنه احتوى على جميع العصور التاريخية منذ ما قبل التاريخ الى الفترة المعاصرة الحالية هذا فضلا على وحدات مادة الجغرافيا العديدة والتي شملت الميادين الطبيعية والاقتصادية والبشرية ونحوها. فعلى سبيل المثال هل يستطيع الأستاذ أن يغطي تاريخ الجزائر 1962/1830 خلال سنة واحدة، ونفس القياس على مادة الجغرافيا، هل يستطيع الأستاذ أن يغطي جغرافية الوطن العربي بكل حيثياتها خلال سنة واحدة من التدريس وقد قيل قديما أعطيني جغرافية بلادك أعطيك مستقبلها.

3ـ مشكلة تحديد المصطلح في بناء وصياغة البرامج التكوينية فهناك العديد من المصطلحات التي كثيرا ما تدخل الارتباك والخلط في قيم المفاهيم لدى الطلبة من فترة لأخرى بحكم المستجدات الدولية من جهة، والمتغيرات الظرفية والوطنية من جهة ثانية. فعلى سبيل الذكر مفهوم بعض المصطلحات الواردة في البرنامج مثل : المغرب الإسلامي، المغرب العربي، البلدان المغاربية، بلدان شمال افريقيا، البلدان المتوسطية، التواجد الفرنسي، الاستعمار الفرنسي، الانتداب، الحماية، ونحوها من المصطلحات التي تفسر تفسيرا إيديولوجيا وكثيرا ما يغلب عليها طابع التفسير الظرفي والآني دون ربطها بالبعد الحضاري للمسار التاريخي.

4ـ المواد التربوية لاتزال ناقصة خلال مدة التكوين، إذ لا تتعدى في حجمها الساعي 3 ساعات في الأسبوع من الوجهة النظرية، برغم وجود

التربص المغلق داخل المؤسسات التربوية لمدة 15 يوما، هذا إضافة الى دروس المشاهدة والمعاينة والخرجات العلمية والوقوف عند المظاهر الطبيعية والمعالم التاريخية وزيارة المتاحف ونحوها من الوسائل الكفيلة لإنجاح المهمة البيداغوجية.

5ـ القيم الوطنية لاتزال ناقصة وأحيانا شبه مبتورة بمحتوى برامج التكوين، وخصوصا عبر مراحل مضيئة في تاريخ الجزائر سواء في الفترة القديمة أو الوسيطة أو الحديثة والمعاصرة، فهل يعقل أن طالب التاريخ يجهل أعلام لها بصمات في التاريخ أمثال يوغرطة أو ابن تاشفين أو العلج علي أو الأمير عبد القادر أو أحمد باي أو المقراني أو ابن باديس أو ابن طوبال وبن بولعيد أو بن المهيدي وغيرهم ممن استشهدوا في سبيل القضية الوطنية وممن لا يزالون يرزقون أمد الله في عمرهم.

أما النقطة الثانية التي سوف أعالجها خلال هذه العجالة فتتمثل في الوقوف عند جملة من المحاسن والمزايا مقارنة بالبرامج المعتمدة في التكوين بالمعاهد والجامعات وخصوصا في أقسام التاريخ التابعة للتعليم العالي كقسم التاريخ التابع لجامعة الجزائر، أو معهد الجغرافيا بجامعة باب الزوار، ويمكن ذكر هذه الإيجابيات في النقاط التالية:

1ـ استحداث شهادة ليسانس للتعليم وهي شهادة جديدة في مادتي التاريخ والجغرافيا، وتعد طفرة نوعية في عملية تكوين المكونين، وهذا ما لم يكن موجودا منذ الاستقلال، لأن التكوين ظل مقتصرا على إعداد أستاذ التاريخ أو مهندس دولة في الجغرافيا وبعد تخرج المتكون يدرس المادتين معا مما جلب المتاعب الكثيرة للعديد من المدرسين فأستاذ

التاريخ أضحى في أمس الحاجة الى المعلومات الجغرافية الغائبة عن تكوينه وأستاذ الجغرافية هو بدوره في أمس الحاجة الى الحقائق التاريخية.

2ـ تم بناء برنامج التكوين بالاشتراك بين إطارات وزارة التربية وأساتذة التعليم العالي، وخلاله كيف البرنامج وفق دفتر الشروط الذي تقدمت به وزارة التربية مع الأخذ بعين الاعتبار مقررات مراحل التعليم الثانوي والأساسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتمد على الجانب العلمي والمعرفي الذي تشترطه الجامعة دوما في برامجها التكوينية. وكل ذلك عمق من القيمة البيداغوجية والتربوية للطالب المتكون وسهل عليه عملية الإنخراط في سلك التدريس والتجاوب مع متطلباته وهذا باعتراف المفتشين أنفسهم.

3ـ الاعتماد في وضع البرامج التكوينية على التسلسل الكرونولوجي للحقب التاريخة من جهة وتكاملها مع المواضيع الجغرافية من جهة أخرى، وهذا ما جعل الترابط واضحا في العملية التكوينية للطالب الأستاذ الذي كثيرا ما وظف التاريخ للجغرافيا وأحيانا الجغرافيا للتاريخ لأن كليهما يكمل الآخر فالتاريخ هو عنصر الزمان والجغرافيا هي عنصر المكان.

4ـ تطعيم برامج التكوين لأستاذ التاريخ والجغرفيا بمواد جديدة هامة كانت قبل اليوم تعد هامشية وحتى غير مرغوب فيها ومن هذه المواد وحدة علم الاجتماع والإدارة والمؤسسات الجزائرية ووحدة الاقتصاد العام وكلها مواد تعزز من مدارك المتكون وتتماشى مع متطلبات ومقررات وزارة التربية الوطنية.

5ـ إجبارية تدريس وحدة الإعلام الآلي لسنتين كاملتين يعزز من تكوين الطالب ويفتح أمامه الآفاق أوسع للوقوف عند المستجدات والبحوث بعدما يتحكم في معرفة الحاسوب ولواحقه من عالم الإتصال والإنترنت وكل ذلك يسهل من استغلال الوسائل السمعية البصرية وتوظيفها في مرحلتي التكوين والتدريس، خصوصا وأن عالم اليوم هو أشبه ما يكون بقرية صغيرة.

6ـ تمكين الطالب وتزويده بدراسة وحدة المنهجية وإعداده إعدادا خاصا وكاملا. لا في مجال التربويات، بل حتى في المنهج العلمي والمهني، وتعد وحدتي منهجية البحث التاريخي ومنهجية البحث الجغرافي وحدات فاعلة في صلب التكوين لأن كل متخرج ينهي دراسته باعداد مذكرة وهي تتويجية لمساره التكويني وكل ذلك يؤهله لاحقا الى الربط بين مهنتي التدريس والبحث، والأستاذ الناجح هو ذلك الذي يجدد معارفه ويحسن مداركه ويعاصر مستجداته حتى لا يجعل من تلميذه مرجعا له.

أما النقطة الثالثة التي أتوخاها فتتمثل في جملة من الآفاق المرجوة، والتي من دون شك أنها تثمن منظومة التكوين بمؤسستنا وتجلب لها الأضواء أكثر. ومن بين هذه النقاط المقترحة نذكر ما يلي:

1ـ إثراء البرامج التكوينية وتقييمها والسهر عليها باستمرار، وذلك بعد خضوعها للتطبيق الميداني، مع الطلبة وتشكيل لجنة خاصة لذلك مكونة من رئيس القسم وممثل اللجنة العلمية ورئيس اللجنة البيداغوجية ورؤساء الوحدات المدرّسة.

2ـ إلزامية الأستاذ والطالب المتكون بالاحترام الصارم للقوانين الإدارية والبيداغوجية والتطبيق الحازم للبرامج المعتمدة وإتباع خصوصيات التكوين بالمدارس العليا التي تختلف كثيرا في مهامها عن خصوصيات الجامعات الأخرى فرسالة الطالب الأستاذ غير رسالة الطالب في المعاهد الأخرى.

3ـ ضرورة توفير الإمكانات المادية والمعنوية الكافية وتسخيرهما للعملية البيداغوجية بغرض إنجاح منظومة التكوين، وذلك عن طريق تحديد المهام والسهر الدائم للطاقم الإداري والبيداغوجي، وخلق مناخ رسالي تربوي وعلمي.

4ـ إلزامية ربط سياسة التكوين بمتطلبات الوطن، مع إجبارية التوظيف للطالب الأستاذ بعد تخرجه، وذلك من المحفزات الأساسية التي تعمق من القابلية على الانتساب والاندماج في المدارس العليا، بل يشجع ذلك على عملية التحصيل العلمي والمعرفي والاستمرار في سياسة تكوين المكونين من دون العودة الى عملية الرسكلة التي عادة ما يكون مردودها أقل قيمة من مردود التكوين المستمر والنظامي.

5ـ فتح التعاون وتوسيع الآفاق أمام المؤطرين للاحتكاك بمؤطري المدارس العليا، سواء في البلاد الغربية أو العربية وتبادل الخبرات والتجارب، مع إجراء تبادل قد يشمل حتى الطلبة وذلك للوقوف الميداني على ما توصل إليه غيرنا والاستفادة منه.

وحتى لا أطيل عليكم أتمنى أن أكون قد وفقت في مداخلتي هذه، وإن أصبت فذلك من الله وإن أخطأت فمن نفسي

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.